المادة : المدخل لدراسة القانون

المرحلة : الاولى / القسم : القانون / الدراسة الصباحية والمسائية

أستاذ المادة: أ.د. رعد فجر فتيح

المبحث الرابع

صلة القانون بسائر العلوم الاجتماعية

يقصد بالعلم الاجتماعي، العلم الذي يهتم بدراسة الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع.

وعلم القانون کما تبين لنا، هو احد العلوم الاجتماعية، لأنه يضم قواعد سلوك اجتماعية تحكم تصرفات الفرد وتنظم علاقاته مع أبناء جنسه. ومادام القانون يستقر في دائرة العلوم الاجتماعية، فلابد من وجود صلة وثيقة بينه وبين سائر هذه العلوم، كعلم السياسة والاقتصاد والاجتماع والتاريخ والفلسفة، وغيرها, وصلته بها تبدو في صورة تأثره بها وتأثيره فيها.

أما علاقته بعلم السياسة فتتضح حين يتولى القانون تنظيم الكيان السياسي للدولة، محدداً شكل نظام الحكم ( ملكي او رئاسي او برلماني ...)، وينظم عمل وصلاحيات واختصاص السلطات القائمة فيه خاصة( التشريعية والتنفيذية والقضائية)، منظماً ايضا العلاقات بين هذه السلطات من جهة, وبينها وبين الشعب او المواطن من جهة ثانية.

ذلك لأن على المشرع عندما يتولى هذا التنظيم، أن يكون ملما ًويحيط علماً بالنظريات السياسية من جهة, وبالمظاهر السياسية في دولته من جهة أخرى, لكي تكون القواعد التي يسنّها( يشرعها), ترجمة للفكر السياسي في مجتمعه, وفي ضوء الاتجاه السياسي الذي يحكم مجتمعه وفلسفة نظام الحكم فيه.

وصلته بعلم الاقتصاد, تتجلى في دائرة المعاملات المالية للدولة ( ايرادات ونفقات وميزانية) او المعاملات المالية للافراد. فهو إذا اتجه إلى تنظيم علاقة الفرد بغيره من حيث المال وتحديد سلطة وحقوق وواجبات الشخص على هذا المال، استعان بعلم الاقتصاد ليأخذ منه الحلول.

وإذا كان علم الاقتصاد يبحث في إنتاج الثروة وتوزيعها وطرق تحصيلها وأوجه إنفاقها، فإن القانون يتولی تنظيم كثير من هذه الجوانب, بما يقرره من قواعد للملكية ومن ثم تنظيم لتداول الأموال.

من جانب اخر للعلاقة بين القانون والاقتصاد, يلاحظ ان الاعتبارات الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في نشوء القاعدة القانونية. اذ أن مضمون هذه القاعدة يتأثر دائما بالسياسة الاقتصادية للدولة وبالفكر الاقتصادي الذي يسودها.

وأما صلة القانون بعلم الاجتماع, فيظهر حينما يتناول القانون تنظيم واجبات الفرد وحقوقه تجاه الآخرين، كما يظهر جليا في دائرة الأحوال الشخصية عندما يتناول بالتنظيم علاقة الفرد بأسرته.

ولما كان علم الاجتماع يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية ومتابعة سلوك الفرد في الجماعة، فإنه قد تفرع منه في الوقت الحاضر فرع يطلق عليه اسم (علم الاجتماع القانوني) الذي يركز اهتمامه على دراسة سلوك الشخص تجاه القواعد القانونية, من خلال استخلاص النتائج الاجتماعية المترتبة على سن تشريع أو تعديله أو إلغائه ومدى توافق القاعدة القانونية مع ظروف وطبيعة المجتمع الي تحكمه, ومدى مقبولية هذه القاعدة القانونية من قبل افراد المجتمع ومدى امكانية تطبيقها عليهم معرفة معوقات تطبيقها, كل ذلك تأخذه السلطة التشريعية بنظر الاعتبار عندما تريد سن قاعدة قانونية تعالج موضوع او ظاهرة معينة, او عندما تريد الغائها او تعديلها لجعلها تتلائم مع طبيعة المجتمع في الوقت الراهن.

ويعتبر هذا العلم ( علم الاجتماع القانوني) موجهاً للسياسة التشريعية في البلد من جهة, ودليلا على نجاحها أو فشلها من ناحية أخرى.

فهو الذي يحفز المشرع على سن قاعدة تعالج وضعا اجتماعيا ينذر بالخطر، أو على إلغاء قاعدة اثبت علم الاجتماع القانوني أنها ولدت ميتة او لم تعد تتلائم مع الظرف القائم، أو على تعديل قاعدة كشف هذا العلم عن عجزها وقصورها عن تحقيق الغرض المرجو منها.

وصلته بعلم التأريخ, لا سبيل إلى إنكارها لأن الدراسة التاريخية تلقي الضوء على القواعد القانونية القديمة وتجارب الأمم السابقة في مجال القانون, والوقوف على مواطن نجاحها في حل او تنظيم مسألة معينة, او معرفة أسباب فشلها ومعوقات تطبيقها على ارض الواقع لتلافيها, ليأخذ المشرع كل ذلك بنظر الاعتبار عند تشريعه قاعدة قانونية تعالج المسألة نفسها في وقته الحالي.

فهي بما تقدمه من معلومات تكفل للمشرع نهجاً سليما في تشريعه فيحدد من خلالها موقفه من القواعد القديمة من نبذ أو إبقاء. وهي تساعد رجل القانون في تفهم القواعد القائمة التي قد لا يسهل إدراكها إلا في ضوء الإلمام بالظروف المحيطة بها وقت نشوئها, من خلال اطلاعه على تجارب ماضية تسهم في إقامة الحاضر على أسس قانونية متينة.

وللقانون صلة وثيقة بالدراسات الفلسفية وبكل من علم النفس وعلم المنطق. إذ (تعطي) او تضفي **الفلسفة** على البحث القانوني الأصالة والعمق وسعة الإحاطة. ويساعد **علم النفس** في وضع القاعدة القانونية من حيث المضمون والصياغة, على نحو ينسجم مع الرغبات الكامنة في نفوس الجماعة, ويساعد **علم المنطق** في تحديد مضمون القاعدة القانونية وتبريرها وتفسيرها.

وخلاصة القول أننا نجد تداخلاً واضحاً وتأثيراً متبادلاً بين القانون وسائر العلوم الاجتماعية الاخرى. وإذا قلنا أن قواعد القانون تعتبر تنظيما دقيقا لما يستخلص من هذه العلوم، توجب علينا القول أن قواعد القانون هي التي ترسم حدود العلوم الاجتماعية الأخرى وتحدد نصيبها من التطبيق في واقع الحياة وتتولى مضمونها تعديلا وتهذيبا. ولذلك فإننا إذا طلبنا من رجل القانون الإلمام بقسط من المعرفة في مختلف العلوم الاجتماعية فيحسن بنا أن نطلب من كل متخصص في أي علم اجتماعي الإلمام بالمبادئ الأساسية التي تحدد الإطار القانوني المحيط بتنظيم المجتمع.

وبسبب هذا التداخل والتأثير المتبادل نظر الباحثين إلى العلوم الاجتماعية مجموعة من الثقافات تتابع دراسة سلوك الإنسان زمانا ومكانا, وأطلقوا عليها اسم مجموعة العلوم الإنسانية.